مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٥) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٥) 2023

العلة النحوية في كتاب المرتجل لابن الخشاب

د. رائد محمد منصور *

جولييت سلميان**

(تاريخ الإيداع ٦/١٩ /٢٠٢٣. قُبِل للنشر في ٨/٧ /٢٠٢٣)

□ ملخّص □

العلةُ النحويةُ قديمةٌ قِدمَ النحوِ، وقد نشأت معَ نشأةِ الدراساتِ النحويةِ الأولى، وعُنيَ علماءُ العربيةِ بها عنايةً كبيرة، فالعلةُ أحدُ أهمِّ أركانِ القياسِ، الذي يُعدُّ أهمَّ أركانِ أصولِ النحوِ، فلا تخلو مسألةٌ من مسائلِ النحوِ من هذا الركنِ، ولم تُعلِّلِ العربُ كلَّ ما قالتهُ، إنّما تصوّرَ النحاةُ أنَّ العربَ إنّما قالتْ مَا قالتهُ لعلّةٍ يضعونَها هم أنفسُهم، فقد تكونُ ما أرادهُ العربُ، وقد لا تكونُ، واستَخدمَ ابنُ الخشابِ التعليلَ لتفسيرِ المسائلِ اللغويةِ، وشرحِ الأسبابِ التي جعلتها علّةَ ما هيَ عليهِ، ولم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل، فتنوعتِ عِلَلُهُ، وتعدّدَتْ، ويسّرتِ التعلُّمَ على طالبي العلم.

الكلمات المفتاحية: العلة – القياس – المسائل النحوية.

* مدرس متفرغ في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طرطوس.

** طالبة ماجستير في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طرطوس.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٥) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٥) 2023

The grammatical cause in Ibn al Khashb's book "Al-Mortagal"

*** Dr. Raed Mahmoud Mansour**
**** Julet Suleiman**

(Received ١٩/٦ /٢٠٢٣. Accepted ٧/٨/٢٠٢٣)

□ ABSTRACT□

The grammatical cause is as old as the grammar, it orginated with the beginning of grammatical studies in in ancient time, Arabic scholars have taken lot interest in it, Because the cause is one of the most important foundations of measurement. Which is the most important aspect studied in grammar, All grammar problems in Arabic are based on measurement specifically The cause, but the Arabs didn't explain everything they said, And the Arab groomers thought that they said what they said for a reason in themselves may or may not be what they wanted, Ibn al Khashab used reasoning to explain linguistic issues and explain the reasons why it is a problem, He didn't leave a judgment of the provisions of his book without explanation, so his interpretations were numerous and made learning easy for those who request it.

Keu words: The Cause – The measurement – The grammatical issues.

* Full-time teacher in the Department of Arabic Language at the Faculty of Arts and Human Sciences at Tartous University

** Masters degree student, , Faculty of Arts and Humanities, University of Tartous, Tartous, Syria.

تمهيد

إن تاريخ العلة النحوية هو تاريخ القياس، لأنّ العلة هي ركن من أركان القياس النحوي، وهذا ما ينطبق على العلّة القياسية بالذات، أمّا العلة الجدلية فالسبب الذي أدى إلى إلحاقها بأصول النحو واعتبارها جزءاً منه هو عدم وضوح الرؤية الفكرية للعلة الجدلية، واعتبارها جزءاً من القياس خلطاً بينها وبين العلة القياسية.

ويذهب بعض الدارسين إلى نشأة العلة النحوية كانت بسبب تطلعات طلاب العلم إلى الأسباب والعلل التي أدت إلى وجود الظاهرة اللغوية، وقيام المعلم بذلك، وذلك يشير إلى أن القيام بأعباء تعليم اللغة لم يعد مرتكزاً على ما في التلقين من عفوية ونقل عن الأوائل، وإنما أصبح هناك تطلع إلى الأسباب والعلل، ومحاولات لشرح الظواهر اللغوية تبعاً لما يقدره المعلم من المؤثرات التي أدت إلى وجودها. فمن طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزيئات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العامة.

العلة لغةً:

العلة هي المرض، جاء في كتاب العين للخليل «والعلة المرض، وصاحبها مُعْتَلّ... والعليلُ المريض» [١].

علّ الإنسان يَعِلُّ واعْتَلَّ أي مرض، وعلّ فهو عليل، والعلة هي السبب وهو ما يهمنا هنا، فالعلة هي السبب وعلة الشيء سببه، يقال: "هذا علة لهذا، أي سبب"، وقد اعتلّ وهذه علته، أي سببه، ومن هذا المدلول اللغوي أخذ النحاة هذه اللفظة، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول، وعلله بالشيء تعليلاً أي لهّاه به [٢].

من خلال ما جاء في المعاجم فإن معنى السبب أو السببية هو من أبرز المعاني لهذه المادة، وهذا يتوافق مع المعنى الاصطلاحي أيضاً.

العلّة اصطلاحاً:

تقول الأستاذة منى إلياس: العلّة في كلامهم صور شتَّى يجمع ما بينها معنى السببية، فقد كانوا يطلقون اسم العلّة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام [٣]. وهي الوصف الذي يكون مَظَّنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم كما يرى الأستاذ مازن المبارك [٤]، إذن؛ فالعلة في الاصطلاح السببْ الذي وضع لأجله الحكم أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيّناً من التعبير والصياغة [٥].

في حين يرى حسن خميس الملخ أن العلة تفسير عام أو خاص حيث يقول: التعليل في النحو: تفسير يبيّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة؛ فهو تفسير؛ لأن التفسير يكمن في كونه ظاهرة [٦]

---

[١] معجم العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، مادة (علل).
[٢] ينظر لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م، مادة (علل).
[٣] ينظر معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، ط٢، ١٩٩٨، مادة (علل).
[٤] ينظر القياس في النحو: منى إلياس، تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م، ص٤٧.
[٥] ينظر النحو العربي: مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦٥م، ص٩٠.
[٦] بنظر النحوالعربي: مازن المبارك، ص٩٠.

تفسيرية، أو ظاهرة سببية، إلا أن المتفق عليه من خلال الدارسين هو أنها تعليل أو بيان لسبب وقوع الحكم ، وهذا ما يؤكده الزّجّاجيّ الذي يرى أن علل النحو الأوضاع والمقاييس التي وضعت لأجل الحكم .[٢]

وقد اعتمد ابن الخشاب على العلة النحوية في كثير من مسائله، حيث يزخر كتاب المرتجل بالتعليلات، فلم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة، وسوف نتاول بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر من أجل التدليل على بضع المسائل النحوية، منها:

علة الاستثقال:

وهي تعني التخفيف أو طلب الخفة، وعلة الاستثقال من العلل التي يكثر دورانها في كتاب المرتجل؛ لأن العرب يستثقلون عبارة، أو حرفاً، أو حركةً، وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر دوارنه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخف عليهم، فالقصد من هذه العلة هو التخفيف، لأنّ مؤداهما واحد، وهو طلب الخفة في الكلام، إذ إن «هذه العلة من حيث النتيجة هي علة التفخفيف أو الاستخفاف» .[٣]

فالابتعاد في استعمال اللغة عن الثقل يدعو الناطق إلى التخفيف؛ لأنّ كلا الأمرين يرجع إلى الذوق والإحساس من خلال الاستعمال .[٤]

فظاهرة التخفيف فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية التي كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء «الذين كانوا يدركون ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون ومن ثم جعل النحاة النص العربي عن العلة أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلة» ،[٥]

وتجدر الإشارة إلى أن المتمعن في كتب النحو واللغة يمكنه ملاحظة هذه التعليلات التي ترتكز على أساس لغوي، قائم على ميل الذوق العربي إلى التخفيف والابتعاد عن الثقل والصعوبة.

فعلة التخفيف هي علة تتصل بطبائع العرب في القول، إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مملاً بكلامهم .[٦]

ومن المواضع التي ذكر فيها ابن الخشاب علة الاستثقال، قوله في معرض حديثه عن الاسم المعرب: «واعلم أن الاسم المعرب المفرد ينقسم إلى قسمين صحيح ومعتل... والمعتل يسمّى ما كان منه في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي... منقوصاً لأنه نقص في حالتي الرفع والجرّ، فلم يظهر فيه إعراب، كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها فحذفتا...» .[٧]

وعلل بالثقل أيضاً في معرض حديثه عن إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، قال: «وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بما يستحقه من رفع ونصب وجر لكانت تنقلب إذا انضم ما قبلها، وهي ساكنة واواً، فكانت الحال تفضي بهم إلى أن يقولوا في الرفع: هذا غلامو، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ بها مع الضمة قبلها مستثقلاً» .[٨]

---

[١] ينظر نظرية التعليل النحوي: حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م، ص٢٩.
[٢] ينظر الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م، ص٦٤.
[٣] دراسات في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٠٢.
[٤] ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٩، ص٨٦.
[٥] الأصول: د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٩٨١، ص١٨٧.
[٦] ينظر العلل في النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٦.
[٧] المرتجل: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٢هـ --١٩٧٢م، ص٤٠.
[٨] السابق: ص١٠٧.

كما ذكر ابن الخشاب علة الاستثقال بالمعنى مستخدماً مصطلح التخفيف أو طلب الخفة لفظاً، في معرض حديثه عن ألف التثنية، يقول: «فلما كانت التثنية أكثر خصوها بالألف في الرفع وهي الحرف الأخف، ليكثر في كلامهم ما يستخفون» .[١]

وكذلك حديثه عن قيام الحرف مقام الحركة، يقول: «فمما تنزلت فيه الحركة منزلة الحرف المؤنث المعرفة إذا كان على ثلاثة أحرف وتحرك أوسطه لم يكن فيه إلا منع الصرف، بخلافه إذا سكن أوسطه لأنه بسكون أوسطه يخفُّ فتقام خفته أحد سببيه، فيكون لك فيه الصرف وتركه في قول الجمهور منهم...» . فهنا ذكر ابن الخشاب مصطلح[٢] التخفيف وهو يقصد بذلك علة الاستثقال.

وقوله أيضاً: «والضم أثقل من الفتح، فجعل الضم الذي هو أثقل للفاعل وهو الأقل، والفتح – وهو الاخف – للمفعول – وهو الأكثر – ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقلّ ما يستثقلون» .[٣]

وكذلك في معرض حديثه عن المبني من الأفعال، يقول: والمبني من الأفعال، أمثلة الماضي كلها، وبنيت على حركة فقويت وميزت بالبناء على الحركة دون السكون، وخصت بالفتح لخفته ولكثرتها، والشيء إذا كثر في كلامهم خصوه بما يخف عليهم استعماله لا بما يثقل .[٤]

وعلة الاستثقال من العلل المهمة عند النحاة ومنهم ابن الخشاب.

علة الاستغناء: وهي علة لغوية تنسب إلى العرب أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء، وقد يترك اللفظ في الاستعمال اللغوي حتى يستغنى عنه تماماً لوجود ما يحلّ محله ويفيد معناه، فهذا نوع آخر من التعليل الاستعمال .[٥]

وللاستغناء صور كثيرة في أحكام اللغة فقد يستغنى بلفظ عن غيره تماماً، فلا وجود للمستغنّى عنه في ألفاظ اللغة، إلا شذوذاً، من ذلك الاسغناء بترك عن ودع، ووذر، وعُدّت قراءةُ من قرأ قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى﴾[٦] لغة شاذة، واستعمال اللفظ المتروك هنا من الشذوذ الذي لا يُعتد به في القياس .[٧]

والاستغناء لا يكون في الأفعال فقط بل في الأسماء أيضاً، فقد يُستغنى عن اسم بغيره، فيخرج الأول من الاستعمال اللغوي، كاستغنائهم بلمحة عن ملحمة .[٨]

فالاستغناء لا يطال الأفعال فقط بل للأسماء نصيب منه، وهو لا يكون بترك لفظ برمته دائماً، وإنما قد يُستغنى بصيغة عن أخرى، مثال ذلك استغنائهم بـ(أنيق) عن (أنوق) بالقلب والإبدال .[٩]

وقد يكون الاستغناء باستعمال لفظ عوضاً عن آخر كما في حذف الأفعال، بأن ينوب عنها غيرها، كأن ينوب المصدر عن الفعل نحو ضرباً زيداً، وشتماً عمراً، فقد نار عن قولك ضربت زيداً وشتمت عمراً، أو غير ذلك مما ينوب عن الفعل كأسماء الأفعال، نحو: دونك زيداً، وعندك جعفراً .[١٠]

---

[١] السابق: ص٦٢.
[٢] السابق: ص٧٦.
[٣] السابق: ص١١٨.
[٤] ينظر المرتجل: ص١٠٤.
[٥] ينظر الخصائص: لابن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٦م، ص٢٢٠.
[٦] الضحى: ٣.
[٧] ينظر الخصائص: ابن جني، ص٢٢٠.
[٨] السابق: ص٢٢٠.
[٩] السابق: ص٢٢١.
[١٠] السابق: ص٢١٩.

فليس لنا أن نقول: إنه قد استُغنيَ عن الفعل بما ناب عنه مطلقاً وإنما في خيارات الاستعمال؛ أي ينوب عنه غيره في هذا السياق فقط، كأن تُحذف همزة الوصل في وسط الكلام، لأن سبب وجودها في اللغة أن تمكّن المتكلم من النطق بالكلمات المبتدئة بالساكن، فإذا لم تأتي بداية اسغني عنها لعدم وجود العلة التي توجبها فحذفت لذلك وصلاً.

وابن الخشاب استخدم علة الاستغناء بعدة مصطلحات والمعنى واحد، فكان يتسخدمها من أجل الاستغناء عن أمر لا حاجة إليه أو يستغني عن أمر بغيره، ويعبّر عن ذلك بمصطلح التعويض أو العوض والمعنى واحد، من نحو ذلك قوله في معرض حديثه عن (لام الأمر): «ولامُ الأمر تدخل بعض الأفعال المأمور بها دون بعضٍ، ألا تراها يطَّرد دخولُها في فعل الغائب، ويقلُّ استعمالها في فعل المواجَه إلا على جهة الندور، فهي عند البصريين مختصة بفعل الغائب، وعند الكوفيين عامٌ دخولُها في الجميع، لكن حُذِف مع الحاضر تخفيفاً واستغناء بالمواجه» [١]. وهنا تم الاستغناء عن لام الأمر لعدم الحاجة إليها.

ومن المسائل النحوية التي ذكر فيها ابن الخشاب معنى الاستغناء عن أمر بغيره بمصطلح التعويض قوله في معرض حديثه عن (تنوين العوض): «تنوين يدخلل عوضاً من جملة محذوفة كان الأصل أن تذكر، وذلك في نحو إذٍ، إذا قلت حينئذٍ ويومئذٍ... ثم تحذف الجملة المضاف إليها "إذ" علماً بها واستغناء بما تقدم عنها، وتعوض "إذ" من الجملة المحذوفة التنوين» [٢].

وقوله أيضاً في معرض حديثه عن نون التثنية والجمع: فأما النونان في التثنية والجمع فعوضٌ من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الوصل، ثم صارتا بعد من خصائص التثنية والجمع [٣]. فهنا ابن الخشاب استخدم مصطلح (عوض) وهو يقصد علة الاستغناء.

ومن العلل التي اعتمد عليها ابن الخشاب في تعليل مسائله النحوية علة القوة، وهي علة تحويلية يتم التعليل بها بافتراض خطوات تحويلية. وقد علل بها ابن الخشاب في مواضع محددة منها، قوله في معرض حديثه عن "قبل" و"بعد": «فأمّا قبلُ وبعدُ فظرفان مقطوعان عن الإضافة، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينهما كقولك: قبل زيد، وبعد عمرو، ولكنهما قطعا عن الإضافة، وضُمّنا معنى ما قطعا عنه، فأشبها بذلك الأسماء الموصولة التي لا تتم إلا بصلاتها، فبنيا، ولم يسكن أخرُهما لسكون الحرف الذي قبله ولقوتهما وتمكنهما في الأصل...» [٤].

وعلل أيضاً بعلة القوة في معرض حديثه عن رفع الفاعل ونصب المفعول، يقول: «وخُصَّ الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب لأن الفاعل أقوى والمفعول أضعف، والضم أقوى من الفتح، فجُعل الأقوى فيهم للأقوى، والأضعف للأضعف تنبيهاً ومناسبةً بين المدولات وأدلتها» [٥].

ولم يتكفِ ابن الخشاب بما تقدم من أنواع العلل سواء كانت استعمالية أو تحويلية، بل أورد أيضاً عللاً قياسية ودلالية. ذلك أن العمل اللغوي يسعى دائماً إلى ضبط الظواهر اللغوية وإحكامها وفق قواعد جدَّ النحاة في البحث عنها واستنباطها حتى وصلوا إلى وضع أسس لغوية تعبّد الطريق للوصول إلى هذه الغاية، فجمعوا ما اطّرد من هذه الظواهر، أما ما خرج عنها فسبيله قياس غيره عليه، لذا فإنّ العلّة لم تقم إلّا ليقوم القياس عليها. ومن العلل القياسية التي أوردها سوف نذكر علتي الشبه والحمل.

[١] االمرتجل: ص٢١٥.
[٢] المرتجل: ص٩.
[٣] ينظر المرتجل: ص٦٥.
[٤] السابق: ص١٠٢.
[٥] السابق: ص١١٨.

*** علّة الشبه:**

من أكثر أنواع التعليل القياسي وجوداً بين التعليلات عند ابن الخشاب، فكثيراً ما يرد علّة الحكم إلى الشبه بين الظواهر اللغوية على اختلاف وجوهه، إذ قد يكون وجه الشبه لفظياً، وقد يكون معنوياً، والتعليل بالشبه عند ابن الخشاب نجده واضحاً بمجرد قراءتنا للصفحات الأولى من مرتجله، فالتعليل بالشبه هو الذي جعل النحاة ومعهم ابن الخشاب يقولون بأن الفعل المضارع معرب، وذلك لمشابهة الاسم لوقوعه موقع اسم الفاعل، وأن الفعل المضارع يقبل الزوائد الأربع (الهمزة، والنون، والياء، والتاء) التي تكون في أوله وتدلّ على الغائب والمخاطب والمتكلم، استخدم فيها ابن الخشاب علّة الشبه قوله في معرض حديثه عن الزوائد الأربع التي يقبلها الفعل المضارع: «فهذه الحروف الأربعة تسمى حروف المضارعة، والفعل الذي دخلته يسمى مضارعاً، وسمي مضارعاً لمشابهته الأسماء، والمضارعة في اللغة المشابهة وشبهه بالاسم أنه يكون شائعاً بين الزمانين الحال والاستقبال...» [١].

وثمة وجه آخر يؤكد الشبه بين الفعل المضارع والاسم إذ يصحُّ أن تدخل على الفعل المضارع اللام، من نحو قوله: «ومن جهات أخَرَ، منها لحاق اللام في قولك: إن زيداً ليقومُ كما تلحق الاسم في مثل: إن زيداً لقائم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي إذا وقع خبراً... لأن الماضي لا نِسبْةَ بينَه وبينَ الاسم في معنى كما بينَ المضارع وبينَ الاسم، فللمضارعة بينَهما جاز أن يدخله بعض ما يدخل الاسم» [٢].

ويقول في موضع آخر: «فكل فعل كانت في أوله زائدة من هذه الزوائد، لأحد هذه المعاني كان مضارعاً، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم» [٣].

ومن ضمن ما أصَّله نحاتنا الأوائل تقسيمهم الكلام إلى معرب ومبني، فالإعراب خاصية للأسماء فهو أصل فيها، والبناء خاصية للحروف والأفعال وهو أصل فيها، فما جاء من الأسماء مبنياً فلمشابهته الحرف، وما جاء من الأفعال معرباً فلمشابهته الاسم، يقول ابن الخشاب في هذه المسألة: «والحروف كلها مبنية، والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم فممّا تضمن من الأسماء معنى حرف فبُنيَ "مَنْ" وهي في الكلام على أربعة أضرب: استفهام... وشرط... وموصولة، كالذي والتي كقولك: مررت بمن في الدار، وهي في هذا القسم مبنية للمعنى الذي بني له "الذي"... وذلك المعنى هو مشابهته الحرفَ في افتقاره إلى ما يتصل به...» [٤].

لقد قرر النحاة أن الأصل في الأسماء الإعراب، وأن الأصل في الحروف والأفعال البناء، غير أن اللغة ليست نظاماً مطرداً دائماً، فلمّا خرج بعض الاستعمال اللغوي عمّا أصّله النحاة لجأ النّحاة إلى التعليل فعلّلوا لحدوث هذه الظواهر بالشَّبه، يقول أبو القاسم الزجاجي: «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيَ، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها من الإعراب فأعربتْ، وتلك العلّة مضارعة الأسماء...» [٥].

---

[١] المرتجل: ص٢١.
[٢] السابق: ص٢٢.
[٣] السابق: ص٣٦.
[٤] السابق: ص١٠١.
[٥] الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ص٦٦.

يقول ابن الخشاب: «فأمّا قبل وبعد فظرفان مقطوعان عن الإضافة، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينهما كقولك: قبل زيدٍ، وبعد عمرو، ولكنهما قطعا عن الإضافة، وضُمنا معنى ما قطعا عنه، فأشبها بذلك الأسماء الموصولة التي لا تتم إلا بصلاتها» [١].

ويقول في معرض حديثه في العوامل من الحروف: «وإنما عملت هذه الحروف هذا العمل دون غيرها من حروف المعاني إلا الأقلَّ، لأنها أشبهت الأفعال شبهاً قوياً...» [٢].

وعلل بعلّة الشبه في معرض حديثه عن نصب أسماء العقود، يقول: «فأمّا نصب أسماء العقود من العشرين إلى التسعين، لما مُيِّزتْ به فعلى التشبيه بأسماء الفاعلين على ما علّل النحويون» [٣].

وأيضاً في معرض حديثه عن بناء المضمرات يقول: «والمضمراتُ على اختلافها مبنيات كلُّها، متصلُها ومنفصلُها، لأنّها لمّا لم تَتمّ بأنفسها في الدلالة، بل افتقرت إلى مذكور ترجع إليه أشبَهَتِ الحروف التي لا بد أن تكون وصلة لغيرها ممّا مَعْنَاها فيه، والحروف كلها مبنيةٌ، فوجبَ بناء المضمرات لشبهها في هذا الحكم، وهذه هي علة بناء الأسماء الموصولة، لافتقارها إلى الصلة كما يفتقر الحرف إلى ما يتصل به» [٤].

وعلل بالمشابهة أيضاً في معرض حديثه عن إضافة الزمان إلى الفعل، يقول: «وإنما ساغ إضافة الزمان إلى الفعل – فيما عللوا – للمناسبة بينهما، والمشابهة في أن الزمان يحدث ويتقضّى، والفعل كذلك...» [٥].

*** علة الحمل:**

ومن العلل القياسية التي كان يعلل بها ابن الخشاب علّة الحمل، وهي تنسب إلى العرب تصرُّفاً ما في استعمالات من استعمالاتهم فيجرونه على غير ما عُهِدَ في عموم استعمالاتهم، وذلك بالحمل إمّا عن طريق محاكاة لفظ أو حملهم الكلام على موضع يستحقه، وهذا الحمل يقوم على قياس تم في ذهن المتكلم وإن لم يعهِ [٦].

لقد كثرت علل ابن الخشاب القياسية في مرتجله ومنها علّة الحمل، فقد علل بعلة الحمل في معرض حديثه عن الفعل المضارع المعرب، يقول: «ولا يزال هذا الفعل المضارع معرباً ما لم يتصل بآخره نون جماعة النساء في نحو: هنَّ يقمن وينطلقن، بني هذا الفعل لاتصال هذه النون به حملاً على الماضي وهو ذهبْنَ لأن آخر الماضي قد سكّن لاتصال هذه النون به هرباً من توالي الحركات في كلمة واحدة...» [٧].

وكذلك في معرض حديثه عن "عسى" يقول: «فأما علة جمودها وامتناعها من التصرف، فذهب بعضهم في ذلك إلى أنها محمولة فيه على "لعلَّ"، و"لعلَّ" حرف معنى والحروف لا تتصرف، فأجريت عسى مُجراها» [٨].

وأيضاً يعلل في نفس المسألة بقوله: «وقد يحذف من خبرها "أن" في الضرورة تشبيهاً لها بكاد وحملاً لها عليها لاشتراكها في المقاربة» [٩].

وعلل أيضاً بعلة حمل النظير على نظيره في معرض حديثه عن "لا" النافية، يقول: «...ويشبه تارة بـ"ليس" فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه، وحملُه على "ليس" حمل نظير على نظيره في المعنى، وذلك الحرف هو "لا" النافية» [١٠].

---

[١] المرتجل: ص١٠٢.
[٢] السابق: ص١٦٩.
[٣] السابق: ص٢٦٤.
[٤] السابق: ص٢٨٦.
[٥] السابق: ص٣٢٥.
[٦] ينظر التعليل في كتاب سيبويه: الدكتور شعبان عوض محمد العبيدي، ص٢٨٦- ٢٨٧.
[٧] المرتجل: ص٣٨.
[٨] المرتجل: ص١٢٨- ١٢٩.
[٩] السابق: ص١٣٠.
[١٠] السابق: ص١٧٧.

وأيضاً علل بعلة حمل النقيض على نقيضه في المسألة ذاتها، يقول: «وقد قلنا إن حملها على "إنّ" حمل النقيض على نقيضه، وهو كحمل النظير على نظيره، فـ"إنّ" للإيجاب و"لا" للنفي، فهما نقيضان، فشُبهتْ بها فأعملتْ عملَها من نصب الأول ورفع خبره وهو الثاني» .[١]

وقوله أيضاً: «ونظير هذا الحمل على النقيض إعرابهم "أياً" وهي متضمنة معنى الحرف، وهي همزة الاستفهام مثلاً في قولهم: أيُهم في الدار؟ والاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء لتعدي حكم الحرف إليه، إلا أنهم أعربوا "أيّا" من بين أسماء الاستفهام لأن لها نقيضاً ونظيراً معربين، فالنقيض "كلٌ" والنظير "بعضٌ"» .[٢]

وأيضاً علل بهذه العلة في معرض حديثه عن "كم" الخبرية يقول: «وكذا حمل بعضهم بناء "كم" الخبرية على أنه حمل لها على "رُبَّ"، إذ كانت كم للتكثير و"ربَّ" للتقليل. وكذا حملوا النقائض في الأبنية والصيغ بعضها على بعض...» .[٣]

وأيضاً في معرض حديثه عن حمل "لا" على "ليس" يقول: «وحملها على "ليس" لأنها تنفي كما أن "ليس" تنفي، وحملها عليها حمل الشيء على ما هو في معناه أي على نظيره» .[٤]

ويقول أيضاً: «ولك أن ترفع الصفة حملاً على موضع "لا" واسمها إذا كانا في موضع ابتداء، فتنون لا غير فتقول: لا رجلَ ظريفٌ عندك» .[٥]

وأيضاً قوله: «وقولك: لا رجلَ ولا امرأةَ عندك، ونصبته نصباً صريحاً – إن شئت – عطفاً على اسم "لا" الأولى، وكانت "لا" الثانية مزيدة لتأكيد النفي، كقولك: لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار، وإن شئت رفعت المعطوف بالتنوين لا غيرُ، وقدرت "لا" الثانية مزيدة في هذا الوجه أيضاً، وحملت المعطوف على موضع "لا" الأولى واسمِها، وهو موضع ابتداء» .[٦]

وقوله أيضاً في معرض حديثه عن الشرط: «ولأن الشرط متحقق بالفعل حُمِل الاسمُ إذا وقع بعد حرف الشرط عليه أي على الفعل فُرُفِعَ به مضمراً، مفسراً بما بعدَ الاسم...» .[٧]

وقوله أيضاً في معرض حديثه عن أسماء الفاعلين: «ولمّا كان الفعل أصلاً للاسم في الإعمال، والاسم أصلاً للفعل في الإعراب، أعمل من أسماء الفاعلين ما أشبَهَ الأفعالَ المحمولة على الأسماء في الإعراب...» .[٨]

وقوله أيضاً: «وأجاز بعض الكوفيين إعماله عمل الفعل حملاً له على جنسيّة الأفعال لا مخصوصها، وراعى اللفظ وقوةَ شبهه... فيراعيَ المحمول على المعرب من الأفعال بالنظر إلى الحمل على الأفعال في الجملة، وكلّها عامل، فكل ما حمل على ضروبها عاملٌ عملها» .[٩]

ويعلل بعلّة الحمل على اللفظ والمعنى في معرض حديثه عن المصدر المضاف، يقول: «فإن استعملت المصدر مضافاً، فإن كان لازماً أضفته إلى فاعله، فقلت: عجبتُ من قيام زيد، فزيدٌ مجرورُ اللفظ بالإضافة مرفوع في

[١] السابق: ص١٧٧.
[٢] المرتجل: ص١٧٧.
[٣] السابق: ص١٧٧.
[٤] السابق: ص١٧٨.
[٥] السابق: ص١٨٠.
[٦] المرتجل: ص١٨٨.
[٧] السابق: ص٢٢١.
[٨] السابق: ص٢٣٦.
[٩] السابق: ص٢٣٧.

الأصل بأنه فاعل، وكذلك تنعتُه إن شئت بالمجرور حملاً على لفظه، وبالمرفوع حملاً على معناه، فتقول: عجبتُ من قيام زيد العاقلِ...» .[١]

وأما العلل الدلالية فيقصد بها ذلك النوع من التعليل الذي يبرر الاستعمالات اللغوية، إما استخداماً أو تركاً بطرق الدلالة .[٢]

والدلالة المؤثرة في التعليل تختلف وجوه معرفتها، فقد يتضمنها اللفظ وقد تستفاد من التركيب أو الصنعة وقد ترجع للمعنى الذي أراده المتكلم، ومهما اختلفت طرق معرفتها، فالبحث يهتم بالقيمة الدلالية التي تضيفها الاستعمالات اللغوية ومن خلالها يتم التصنيف، وتشتمل هذه العلل عند ابن الخشاب على علة أمن اللبس، وعلى علة الفرق

* **أمن اللبس:** عُني النحاة عند صوغهم للقواعد بجانب وضوح المعنى، وعدم غموضه، وامتنعوا عن أي عدول عن الأصل إذا كان ذلك الأصل يوقعهم في اللبس عند التقعيد.

فوضوح المعنى أمر مهم عند صوغ القواعد فأمن اللبس علّة لغوية تبرر استعمالاً عربياً ما، خرج على ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال، وفق ما قرر النحاة وأصّلوه من خلال استقرائهم للكلام العربي، فمن الصعب أن نجد تعريفاً للبس عند النحاة إذ جاء حديثهم عنه مقتضباً، كقول سيبويه مثلاً: «ولا يُبتدا بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبسُ، لأنه لا يُستنكرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَأوا بما فيه اللّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعيف الكلام» .[٣]

لكنّ الكفويّ من غير النحويين في كليّاته عرّف "اللبس"، بقوله: «اللّبْس: بالفتح: الخلط من باب (ضرب)، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهاً بغيره» .أمّا إذا رجعنا إلى المظان الحديثة لهذا المصطلح فإننا نجده مقترناً بمصطلح آخر هو "الغموض".

ولقد علل ابن الخشاب بعلّة أمن اللّبْس في مواضع متعددة نذكر منها: قوله في معرض حديثه عن تقديم أحد المفعولين على الآخر: «ولك في هذا الفعل تقديم أحد المفعولين على الآخر، إلا أن يقع لَبْسٌ، فيلزم الكلامُ الترتيبَ الذي يؤمن معه اللبسُ، تقول: كسوت جبة عمراً، لأن المعنى مفهوم مع التقديم والتأخير» .[٤]

وقوله أيضاً: «والفاعل يلزم تقديمه على المفعول متى دخل الكلام بالتقديم والتأخير لبسٌ...» .[٥]

وعلل أيضاً بهذه العلّة في معرض حديثه عن ضمير المتكلم قائلاً: «فالمنفصل من الضمائر المرفوعات "أنا" وهو ضمير المتكلم وحده، يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنّ المتكلم لا يلبس في غالب أحواله، فيحتاج إلى فُرقان بين مذكر ومؤنث...» .[٦]

وقوله أيضاً: «المتكلم لا يحتاج في ضميره إلى فرق بين مذكر ومؤنث لأمن اللبس في غالب الاستعمال وأكثر الأحوال» .[٧]

---

[١] السابق: ص٢٤٣.
[٢] ينظر التعليل في كتاب سيبويه: الدكتور شعبان عوض محمد العبيدي، ص٢٩٥.
[٣] الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، ٤٨/١.
[٤] الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٧، بيروت، ١٩٩٨م، ص٨٠.
[٥] المرتجل: ص١٥٥.
[٦] السابق: ص١٥٥.
[٧] السابق: ص٣٢٧- ٣٢٨.
[٨] السابق: ص٣٣.

وقوله أيضاً: «وكذا المخاطَب على اختلاف ضروبه، ثم يُخْتَصر اللفظ الظاهر، فلا يعادُ المذكور بصورته كراهةَ للتكرير وخشيةَ اللبس في بعض الأحوال، أو في جميعها أو اختصاراً أيضاً، فإن الاختصار مع العلم مطلوب عندهم» .[١]

ويقول أيضاً: «ويتبين لك قبح التكرار وخوف اللبس في إعادة الظاهر في احتياجاتك إلى ذكر الظاهر أكثر من مرة...» .[٢]

وقوله أيضاً: «فلما استطاعوا الإعادة والتكرار أتوا بهذه الضمائر بحسب المضمرات عدداً وتذكيراً وتأنيثاً وإعراباً، وأمنوا معها اللبس مع اختصارها» .[٣]

* علة الفرق:

وهي علة دلالية بمعنى أنّ القول بها يعود إلى معنًى كامن في نفس المتكلم جعله يلجأ إلى استعمال ما ليفرّق بين شيئين، يقال: «فرقت بين الحكمين: ميزتُ بينهما» .[٤]

وهي علّة تتصل بقصد الإبانة إذ يُعطى للحكمين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة .[٥] ولعلة الفرق أثر بارز في إزالة اللَّبس، وتوضيح المعنى، ولهذا يقول الشلوبين: «واختلاف الحركات للفرق وإزالة اللّبْس» .[٦]

ونجد هذه العلّة بكثرة في ثنايا المرتجل لـ"ابن الخشاب" يقول في معرض حديثه عن التنوين: «تنوين يلحق الاسم المبني فرقاً بين المعرفة والنكرة كقولك: صهْ وصهٍ، مَهْ ومهٍ، فهذا الاسم وما جرى مجراه، إذا لم تنونه كان معرفة وإذا نونته كان نكرة» .[٧]

وعلل أيضاً بعلة الفرق في معرض حديثه عن الفرق بين الفعل والاسم، يقول: «والفرق بينه وبين الاسم أن الاسم لا يدل مع معناه على زمان ذلك المعنى، إلّا المصادرَ خاصةً فإنها تدلّ على أزمنة مبهمةٍ، فزادوا في حدّ الفعل لفظة "مُحَصَّلٍ" ليقعَ الفرق بين الأفعال ومصادرها» .[٨]

وأيضاً في معرض حديثه عن الفرق بين نون التثنية ونون الجمع، يقول: «...ثم راموا المخالفة بين نون الجمع وبينها والفرقَ ففتحوا نون الجمع لمّا حركوها مع ما انضم إلى الفرق بينهما من التعديل، وذلك أن الألف في التثنية حرف خفيف والكسرة ثقيلة والواء في الجمع حرف ثقيل والفتحة خفيفة، فقرنوا بين ثقيل وخفيف في ذا وذا لتقع المعادلة» .[٩]

وقوله أيضاً في معرض حديثه عن بناء فعل الأمر: «ويسمّى الرفع في البناء ضماً والنصبُ فتحاً والجر كسراً. لما أشبهَ حركات الإعراب وسكونه حركات البناء وسكونَه في اللفظ وافترقا في الحكم فرقوا بينهما في الألقاب، وربما

---

[١] السابق: ص٢٧٨.
[٢] السابق: ص٢٧٩.
[٣] السابق: ص٢٨٠.
[٤] الكليات: الكفوي، ٢٤/٢.
[٥] ينظر علل النحو: ابن الوراق، ص٦٧.
[٦] شرح المقدمة الجزولية الكبير: عمر بن محمد الشلوبين، تح: تركي العتيبة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢، ٤٤٦/١.
[٧] المرتجل: ص٩.
[٨] السابق: ص١٤.
[٩] السابق: ص٦٦.

تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقع الفرق ويؤمن اللبس» .[١]

وعلل أيضاً بعلة الفرق في معرض حديثه عن رفع الفاعل ونصب المفعول به، يقول: «وإنما رُفع الفاعل ونُصب المفعول للفرق بينهما» .[٢]

وأيضاً في معرض حديثه عن المستعمل من أسماء الأفعال في الخبر، يقول: «وأمّا المستعمل من أسماء الأفعال في الخبر، فكقولهم: شَتّانَ زيدٌ وعمرو، وهو اسمٌ لتفرَّق أي تفرَّق ما بينهما، أي ما بين حاليهما» .[٣]

وأيضاً في معرض حديثه عن الفرق بين المبتدأ والمفعول، يقول: «فالمحمول على الفاعل المتبدأ وخبره، لأن المبتدأ لم يدخله الرفع دون غيره من ضروب الإعراب للفرق بينه وبين غيره كما دخل الفاعل للفرق بينه وبين المفعول؛ فالرفعُ في الفاعل لموجب أوجبه له، وهو طلب الفرق، والرفع في المبتدأ لا للفرق» .[٤]

وقوله أيضاً: «وللمخاطب "أنت" قلتُ: الهمزة والنونُ فيه هي الاسم أيضاً، والتاء للخطاب مفتوحة للمذكر ومكسورة للمؤنث، للفرق» .[٥]

وكذلك علل بعلّة الفرق في معرض حديثه أنّ المضمر مؤنث لا مذكر بقوله: «...كلّ فعل لا بد له من فاعل، لكن العدة غير معلومة إلا بدليل لفظي، فلذلك أظهرت ضمائر المثنى والمجموع مع الأفعال، فقلت في الاثنين: قاما، وفي الاثنتين قامتا، لأن فعل الواحدة دخلته تاء التأنيث... وهي عند الجمهور – فرقاً ودلالة – على أن المضمر مؤنثٌ لا مذكرٌ» .[٦]

وأيضاً علل بالفرق في اسم الإشارة: «وفي تثنية المؤنث "تان" و"تين" ويُتجنَّبُ فيها "ذان"، وإن كان الأصل، ليقع الفرق بين تثنيتها وتثنية مذكرها، وكذا فعلوا في تصغيرها فقالوا "تيا" في جميع لغاتها ولم يقولوا في تصغيرها "ذي" و"يه" ليُفْرَق أيضاً في ذا بين المذكر والمؤنث، والفرقُ مطلوبٌ فإذا أمكن كان استعمالُه هو القياس، لأن غير الفرقِ يُلْبِس واللفظُ إنما وُضِعَ للبيان لا للإلباس» .[٧]

وهناك علل أخرى متناثرة في ثنايا المرتجل، منها:

* **علة الضرورة:** يقول فإن جاء الفصل بين لم والفعل المضارع يجيء نزراً في بعض المنظوم ضرورة لإصلاح الوزن . وقوله أيضاً في معرض حديثه عن "سبحان": حُذف التنوين من "سبحان" ليس لمنع الضرورة وإنما هو باقٍ على إرادة المضاف إليه محذوف ضرورة .[٨][٩]

* **علة المشاكلة:** علل بها في معرض حديثه عن "واو الجمع" يقول: «ومن ذلك واو الجمع في مثل قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، يلزم مع هذه الواو إضمار "أن" وهي الناصبة للفعل لا محالة، لا الواو، ولا يجوز إظهارها مراعاة

[١] السابق: ص١٠٥.
[٢] السابق: ص١١٨.
[٣] السابق: ص٢٥٣.
[٤] المرتجل: ص٣١٣- ٣١٤.
[٥] السابق: ص ٣٣.
[٦] السابق: ص٣٣٧.
[٧] السابق: ص٣٠١.
[٨] ينظر السابق: ص٢١٢.
[٩] ينظر السابق: ص٢٩١.

للمشاكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ كانت الواو، وإن كانت للجمع؛ فهي راجعة في المعنى إلى العطف» .[1]

* **علة الاختصار مع المبالغة:** وعلل بالاختصار مع المبالغة وذلك عندما تحدث عن الصفة المعدولة فقال: «والعدل، لأن موحدَ معدول عن واحدٍ واحدٍ، ومثنى عن اثنين اثنين، وثلاث عن ثلاثة ثلاثة، ورباع عن أربعة أربعة، وكذلك بقية الأعداد إلى العشرة، المسموعُ والمقيس. وفائدة هذا العدل الاختصار مع المبالغة» .[2]

وهكذا فإنّ ابن الخشاب أورد أنواع العلل التي أتاح له بحثه أن يوردها، ولكن الطابع التعليمي كان طاغياً على هذه العلل، بغرض تسهيل فهم القواعد والتعليم للتلاميذ والمتلقين بصورة مرنة وبسيطة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أسلوبه المرن والسلس في التعلمي. وابن الخشاب كان مولعاً بالعلل فلم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل حتى إنّه كاد يستوفي أنواع العلة.

النتائج

- امتاز ابن الخشاب في المرتجل بأنّه واضح المعالم، محكم التطبيق، يعتمد على التمثيل في توضيح القاعدة النحوية، يتجنب الحشو، ويتحاشى سرد الخلافات النحوية.
- تنوعت العلل عند ابن الخشاب في كتابه المرتجل بين العلل الاستعمالية والتحويلية والقياسة، بل إنه استوفى تقريباً جميع أنواع العلل.
- على الرغم من تنوع العلل عند ابن الخشاب لكن غايته من ذلك كانت تعليمية بحتة، تيسر للطالب معرفة أسباب الظاهرة النحوية وتفسيرها منطقياً.
- إن نظرية العامل التي يعد التعليل من أهم ركائزها هي النظرية التي قام عليها النحو العربي، وهي ما تلبي حاجة المتعلم وتعطي التفسير العقلي لكل ظاهرة من ظواهر اللغة.
- إن المنهج النحوي قام على التعليلات والتوجيهات التي أثرت الدرس النحوي.

المصادر والمراجع

- *القرآن الكريم.*

١- *الأصول*: د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٩٨١.

٢- *الإيضاح في علل النحو*: الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.

٣- *التعليل اللغوي في كتاب سيبويه*: د. شعبان محمد عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٩.

٤- *الخصائص:* لابن جني، تح: محمد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م٥- *دراسات في كتاب سيبويه*: خديجة الحديثي، درا غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠.

٦- *شرح المقدمة الجزولية الكبير*: عمر بن محمد الشلوبين، تح: تركي العتيبة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

[1] السابق: ص٢٠٦- ٢٠٧.
[2] المرتجل: ص٨١- ٨٢.

٧- *الصاحبي في فقه اللغة: لأبي* الحسين أحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٨- *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٩.

٩- *العلل في النحو:* أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٠- *القياس في النحو:* منى إلياس، تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكريات *لأبي* عليّ الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م.

١١- *الكتاب: سيبويه*، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢- *الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، وض*ع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٧، بيروت، ١٩٩٨م.

١٣- *لسان العرب: ابن* منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

١٤- *المرتجل: لأبي* محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٥- معجم *العين*: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د.ت).

١٦- معجم *مقاييس اللغة:* أحمد بن فارس، شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.

١٧- *النحو العربي والدرس الحديث*: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

١٨- *النحو العربي*: مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦٥م.

٢٩- *نظرية التعليل النحوي*: حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م.